بيان وفد مملكة البحرين

أمام الدورة ١٧ لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

لاهاي/ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٢

أدلى به

سعادة السفير عبدالله عبداللطيف عبدالله

وكيل وزارة الخارجية

رئيس اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود بدايةً باسم مملكة البحرين أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للدورة الحالية للمؤتمر وعلى انتخاب نواب الرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي، وإننا لعلى ثقة تامة بأن ما لديكم من الخبرة والمهارة القيادية سيساعدكم في إنجاح أعمال هذه الدورة وتحقيق الغايات والأهداف المرجوة من الاتفاقية. كما أود أن أتقدم بالشكر لسعادة السفير باول من المملكة المتحدة على حسن إدارته لأعمال الدورة ١٦ للمؤتمر، وانتهز الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل لسعادة سفيرة الجزائر السيدة نسيمة بقلي لجهودها القيمة في إدارة اجتماعات ومناقشات مجموعة العمل المختصة بإعداد برنامج مؤتمر المراجعة الثالث.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشيد بدور وجهود مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية سعادة السفير أحمد أوزومشو، وبدور الأمانة الفنية للمنظمة وكافة العاملين عليها على تعزيز تضافر الجهود بين الدول الاطراف بالاتفاقية، والتعاون المستمر والبنّاء مع مملكة البحرين ممثلة في اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية.

السيد الرئيس،

لاتزال أسلحة الدمار الشامل تشكل هاجساً يقلق المجتمعات البشرية على الرغم من الجهود الدولية المبذولة من أجل منع انتشارها، وهو الأمر الذي يجعلنا ندعو مجدداً إلى تضافر الجهود لصياغة رؤية متكاملة وخلق شراكة مستدامة من أجل وضع خطط عمل يمكن أن تمثل أنموذجاً للتعاطي الدولي مع هذه المسألة.

إن من ثوابت سياسة مملكة البحرين هو دعم الأمن و السلم الدوليين، كما نؤكد على إيماننا وموقفنا الثابت في الدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل كافة، كما هو الحال في المناطق الإقليمية الأخرى التي تمكنت من إنشاء مناطق مشابهة، وذلك طبقاً لقرار العام ١٩٩٥ حول الشرق الأوسط وللوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

السيد الرئيس،

إن اهتمام مملكة البحرين باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية قد تجاوز مرحلة التوقيع والمصادقة إلى مرحلة العمل الدءوب والمتواصل لتنفيذ كافة إلتزاماتها على الصعيد الوطني، فقد اتخذت المملكة عدة خطوات هامة منذ إنشاء اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية خلال عام ٢٠١١ منها:

أولاً: تنظيم ورش العمل الوطنية للتعريف بفحوى الإتفاقية وأهم متطلباتها، وأود أن أتقدم بالشكر لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولأمانتها الفنية على تقديم الدعم بمشاركة بعض خبرائها بورشة العمل التي عقدت بالعاصمة المنامة خلال نهاية العام المنصرم ٢٠١١.

ثانياً: تشكيل خمس فرق عمل وطنية تتبع اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية تعنى بالتالي: ١. الشؤون القانونية ، ٢. الإعلانات والمتابعة ، ٣. التصاريح والتراخيص ، ٤. التفتيش ٥. الأمن والوقاية.

ثالثاً: المشاركة الفاعلة في الاجتماعات والدورات التدريبية الإقليمية والدولية ذات الصلة سعياً منها إلى رفع مستوى كفاءة المعنيين بتطبيق الاتفاقية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الدورة التدريبية شبه الإقليمية المتعلقة بالجمارك والتي عقدت خلال شهر فبراير من العام الجاري ٢٠١٢ في دولة قطر، والاجتماع السنوي العاشر للدول الأطراف الآسيوية بالاتفاقية والذي عقد خلال شهر يونيو من العام الجاري ٢٠١٢ في سريلانكا، وغيرها من المشاركات.

رابعاً: الزيارات الإقليمية لبعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل التعرف عن كثب على تجارب كل منها في إنفاذ هذه الإتفاقية واكتساب المزيد من الخبرة في هذا المجال. وأتقدم لها جميعاً بالشكر والتقدير على حسن التعاون وتبادل المعلومات ذات الصلة.

هذا كما لا تألوا مملكة البحرين جهداً في إنفاذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ولعل أهمها القرار رقم ١٥٤٠ لعام ٢٠٠٤ المعني بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وكل القرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بهذا الشأن.

السيد الرئيس،

بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة على دخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، فإن مملكة البحرين تؤكد على أهمية عالمية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتطبيق خطة العمل الخاصة بعالميتها، كما تؤكد على أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجالات استخدام المواد الكيميائية للأغراض النافعة للبشرية والذي يشكل أولوية للعديد من الدول النامية التي تطمح لتطوير صناعاتها وتنمية اقتصادياتها.

وختاماً السيد الرئيس، أتمنى لأعمال هذا المؤتمر كل النجاح والتوفيق، وأرجو أن يعتمد هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق هذا المؤتمر.

وشكراً السيد الرئيس ،